

لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع واختار بعض اصحابه
 انه لا يقطع والنباش قال مالك والشافعي واحد يقطع
 وقال ابو حنيفة وحده لا يقطع ومن سرق من سائر
 الكعبة ما يبلغ ثمنه نصبا قال الشافعي واحد يقطع
 وقال ابو حنيفة ومالك لا يقطع **فصل** من
 سرق وقطعت يده اليمنى ثم سرق ثانيا قطعت رجلاه
 اليسرى بالاتفاق ولو سرق ثالثا فقال ابو حنيفة
 واحد في احدى روايته لا يقطع اكثر من يد ورجل يسيل
 يجلس ويذهب مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة
 يسري يديه في الواحدة يعني رجليه وهي الرواية الاخرى
 عن احمد **فصل** هل يثبت حد السرقة بالقران
 السارق مرة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 يثبت باقراره مرة وقال احمد لا يثبت الا بقول مرتين
 وبه قال ابو يوسف **فصل** اتفقوا على
 ان العيب السرقة اذا كانت باقية فانه يجب ردها
 وهل يجتمع على السارق وجوب النطق والغرم اذا تلف
 السرقة قال ابو حنيفة لا يجتمعان فان اختار
 السرقة منه الغرم لم يقطع وان اختار النطق واستوفى
 لم يغرم وقال مالك ان كان السارق مومنا وجب
 النطق والغرم وان كان مسيلا لم يتبع بقيته يسيل
 يقطع وقال الشافعي واحد يجتمعان فيقطع ويغرم

التي

التي **فصل** هل يقطع احد الزوجين بسرقة
 مال الاخر قال ابو حنيفة لا يقطع احدهما بسرقة
 مال الاخر سواء سرق في بيت خاص لاحدهما او سرق
 البيت الذي هما فيه وقال مالك يقطع من سرق منهما
 اذا سرق من حريم خاص للسرقة منه وان كان من
 بيت يسكنان فيه فلا يقطع وللشافعي اقوال
 احدها كذهب مالك والشافعي لا يقطع واحد منهما على
 الاطلاق والثالث يقطع الزوج خاصة والمهرج من ذهابه
 انه يقطع احد الزوجين بسرقة مال الاخر اذا كان
 محررا عنده وعن احمد روايتان احداهما كذهب مالك
 والاخرى لا يقطع واحد منهما مطلقا وانفقوا الائمة
 على انه لا يقطع الوالدون وان علوا فيما سرقوه من
 مال اولادهم واختلفوا في الولد اذا سرق من مال
 ابويه او احدهما فقال ابو حنيفة والشافعي واحد
 لا يقطع وقال مالك يقطع الولد بسرقة مال ابويه
 لعدم الشبهة وهل يقطع الاقارب بسرقة بعضهم
 من بعض قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذي رحم
 محرما كالاخ والعمة وقال مالك والشافعي واحد
 يقطعون **فصل** وانفقوا على انه من كسر
 ضامن ذهب انه لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما اذا
 سرقه فقال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال مالك